المرأة وحماية الطفولة

محاضرة حضرة صاحبة العصمة السيدة الجليلة هدى دانم شعراوى

سادتى ، سيداتى :

ربما اعترض البعض على وضع كلمة المرأة بدلا من كلمة الأم أو الأسرة بجانب حماية الطفولة ، لأن الأم هى التى تصون طفلها والأسرة هى المسئولة عن حمايته . ولكن هل فى بلادنا المسكينة بين نساء السواد الأعظم من ينطبق عليها لقب الأم بالمعنى الصحيح أو أسرة تعنى العناية الكافية بسلامة أبنائها ؟ يؤلمنى أن أجيب على سؤالى هذا بالنفى ، لأنه لو كان بين العامة عندنا أم بكل ما فى كلمة الأمومة من معنى ، أو أسرة متكافلة يسودها الوئام والتمسك بمبادئ التربية الصالحة ، لما تشرد طفل من أحضان أمه ولما عانى المجتمع ما يعانيه من أنواع التشرد والتدهور الخلقى نتيجة تفكك الأسر وانهيارها .

السبب فى ذلك كلنا نعرفه ونتصل بشتى نتائجه ونرزح تحت عبء أثقاله ولكن قليلا ما ، وقليلا جدا ، من يفكر جديا فى علاجه أو يعمل بإخلاص لإصلاحه ، بل كثير من يتجنب الجهر برأيه فى هذا الصدد خشية ما قد يمسه من التعرض لأمور استبد بها البعض وأفرط فى اهمالها البعض الآخر . السبب فى ذلك ياسادتى هو اغفال شأن المرأة وحرمانها حقبة من الزمن من التعليم الذى يؤهلها للقيام بواجبات الأمومة والزوجية ، والاستهتار بشخصيتها وإنكار مواهبها الفطرية وعدم حماية حياتها الزوجية وحقها فى حضانة أولادها ، واغتصاب حقوقها السياسية ، الأمور التى أدت الى ضعف ثقتها بنفسها وبسط سلطان الرجل عليها بانفراده بالتشريع والتنفيذ دونها ، والحيلولة ما أمكن بينها وبين التمتع بحقوقها المشروعة ومشاركتها له فى شئون الدولة كأنما الدولة مكونة من الرجال فقط .

استقل الرجل بالتشريع ووضع القوانين وتنفيذها ومعظمها خاص بأحوال البيت ، والمرأة هى أساس الأسرة ومنبع الحياة فيها ، وبالتعليم وهى المدرسة الأولى للطفل ، وبالمجتمع وهى شريكة حياة الرجل من البداية إلى النهاية ويبيدها مقاليد سعادته ورخائه .

أليس من الغريب أيها السادة أن المرأة التى اعتبرتها الشريعة منذ فجر الاسلام رشيدة وفرضت عليها ما فرضته على الرجل من واجبات وحملتها ما حملته من مسئوليات أمام الله والعرف والقانون خولتها حق البيعة والحجرة والافتاء وأعطتها حق الوصاية على أولادها والتصرف فى أموالها ، نعم من الغريب جدا أن يعاملها الرجل فى القرن العشرين ، عصر التحضر والمدنية والديموقراطية ، معاملة القاصر وأن يضع نفسه فى منصب الوصى عليها فى كثير من الأحوال ، فهو يشرع ما يعن له من قوانين دون استشارتها ثم يلزمها تحمل عقوبات ونتائج

هذه القوانين فى حياتها الزوجية والمنزلية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية حتى فيما يختص بأولادها كأنما هم أولاده فقط ثم بعد وضع هذه الأغلال فى عنقها وفى أيديها وفى أرجلها يطلب منها أن تكون المثل الأعلى فى الأخلاق والأمومة والزوجية .

ألقاه فى اليم مكتوفا وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء

سادتى ، سيداتى :

تعدت أنانية الرجل ما تقدم إلى استغلال ماحبته الشريعة به من امتيازات غير عابئ بالتحفظات التى أحاطت الشريعة بها تلك الامتيازات حتى كادت تجعلها فى حكم المتعسر .

خول الرجل حق الطلاق فأسرف فى استغلاله ، ناسيا أن أبغض الحلال عند الله الطلاق وناسيا أنه باسرافه هذا إنما يهدم كيان أسرته وكثيرا مايدفع بأولاده إلى التشرد خصوصا إذا تزوج وتزوجت مطلقته وكانا فقيرين فيصبح الأولاد تائهين بينهما حتى ينتهى بهم الأمر غالبا إلى التشرد .

ومن أشد دوافع التشرد وأخطرها تعدد الزوجات واستغلال الرجل هذا الحق دون سبب قهرى أو مبرر شرعى بل لمجرد المتعة بزوجة أجمل أوأغنى من زوجته متناسيا ماأحاطت الشريعة به هذا الحق من قيد (فإن خفتم أن لاتعدلوا فواحدة) (ولن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) وإن سلمنا بأن فى استطاعة الرجل العدل فى الشئون المادية بين الزوجات ، فليست المرأة دمية بلا قلب ولا روح بل هى إنسان حساس تفضل قلب زوجها على كل كنوز الأرض .

لايخفى عليكم أيها السادة ما يجره تعدد الزوجات من مشاحنات بين الضرائر وأحقاد بين أفراد الأسرة يجعل البيت جحيما لايطيقه الأطفال فيهربون من هذا السعير إلى الشارع .

وكذلك فى الميراث لم يكتف الرجل بنصيب الضعف بل دفعه تعصبه لجنسه إلى السعى ما أمكن لانتقاص حقوق المرأة فاستغل المورث حكمة تشريع الوقف لأوجه البر واتخذ منها وسيلة لزيادة حصة الذكور من ذريته واضعا أوجه البر فى ذيل القائمة .

سادتى ، سيداتى :

ربما دار بخلد المناهضين لحقوق المرأة أنى أستغل هذا الظرف لأقوم بدعاية لصالحها ، ولكن فى الحقيقة لم أقصد إلا عرض أقوى الأسباب فى أخطر أدوائنا الاجتماعية ، وأشدها وبالا على الأسرة والمجتمع وفى مقدمتها مشكلة الطفولة المشردة التى نحن بصدد علاجها الآن . فإبقاء على حياة الأسرة وصونا لكيانها ومنعا من تدهورها أطالب بادخال التعديلات اللازمة على نظم الأحوال الشخصية بعمل تشريع لايجيز الطلاق إلا لضرورة قصوى وباتفاق الطرفين كما أن الزواج لايتم إلا برضا الزوجين ، وكذلك لايسمح بزواج غير واحدة إلا لعقم

الزوجة أو لمرض يحول دون قيامها بمهمة الزوجية والأمومة . وفيما يختص بالميراث يجب من قوانين تتمشى مع حرفية روح الشريعة ومراعاة مقتضيات هذا العصر بحيث لا يمس الموروث نصيب المستحقين مادام له الحق فى هبة ثلث مما يملك ، إلا إذا كان ذلك لأوجه البر .

هذه أيها السادة أطفال أبرياء لنظم المجتمع لا لذنب اقترفوه ، بل لأنهم ثمرة عمل غير صالح ، وهؤلاء يشبون فى الحياة محرومين رعاية الأبوة وحنان الأمومة ومصيرهم إلى التشرد حتما ، ويرجح تكاثر عددهم إلى إعفاء الرجل من عقوبة الزنا وقصرها على المرأة . مع أن الشريعة تساوى بينهما فى العقوبة فيجب وضع قانون يسوى الرجل بالمرأة فى القصاص حتى تقل هذه الثمرات .

وللتشرد غير ما تقدم أسباب : منها الشذوذ الخلقى والفعلى نتيجة لأمراض الوراثية أو إدمان الآباء على المخدرات ، وهذا النوع من التشرد صعب علاجه إن لم يكن متعذرا ولاستئصاله يجب القضاء على الدعارة الرسمية ومطاردة الدعارة السرية ومحاربة العزوبة وفتح عيادات سرية خارجية لمعالجة المرضى والمدمنين ونشر الدعاية الكافية لتنوير الأذهان . ولعلاج هذا النوع من التشرد والتشرد عامة يجب إيفاد إخصائيين لمعالجة المشردين وتربيتهم ، ويا حبذا لو أوفدت الحكومة بعد الحرب من بناتنا وأبنائنا بعثات لدراسة هذا الموضوع ووسائل علاجه .

سادتى ، سيداتى :

من المسلم به أن الجهل والفقر عاملان قويان فى التشرد وغيره من علاتنا الاجتماعية وليس من المتعذر علاجها فيجب على الحكومة تعميم التعليم وجعله إجباريا يعاقب أولياء أمور الأطفال إن قصروا فى إيفاد أبنائهم وبناتهم إلى المدارس حتى يغادر الولد أحضان أمه إلى أحضان المدرسة على أن يكون برنامج التعليم أوفى من البرامج الحالية بحيث تتسع مدارك الأولاد بنسبة تؤهلهم للسير فى الحياة سيرا مجديا ، وأما الفقر فعجيب أن نجده فى مصر بلد الرخاء والموارد الوافرة وأعتقد أن فى الامكان علاجه بسهولة ، ففى مصر ملايين لأفدنة لو عملت الحكومة على إصلاحها وتوزيعها على الناس لفتحت مجالا واسعا للعمل والكسب وفيها ثروة معدنية هائلة ، لو عمل على استغلالها لدرت الخير على الوطن وأهله .

أما حنان الغنى على الفقير فى بلادنا والأخذ بناصره فهو مضرب الأمثال فى البلاد الأخرى . لأن المصرى بفطرته سخى كريم . ولنا فى سليلنا العبقرى العظيم أعلى مثل فى معاونة الفقراء والمساكين . فكم تجلى عطفه على رعيته فى تنازله عن ثلث مخصصاته منذ توليه الأريكة . ولا إخالنى مغالية إن قلت إن جلالته ينفق ما تبقى من مخصصاته فى أوجه البر ما بدا لنا منها وما خفى عنا ولا زال يضرب لنا حفظه الله فى كل يوم مثلا من الجد على التقتير والعناية

بشأنه ، فمن رأى أيها السادة ملكا فى ريعان شبابه يدفعه حنوه على رعيته إلى الاحتفال بعيد ميلاده بين أكواخ المرضى من فقراء شعبه مستفسرا عن صحتهم ، مستفقدا حالتهم ، آسيا آلامهم مفدقا عليهم ، مشرفا على طعامهم وكسائهم ، باعثا فيهم من روح الوثابة الشفاء وأنفاس الحياة .

من هذا الملك الكريم يأخذ أغنياء مصر أيها السادة قدوتهم الصالحة فى الاهتمام بأمر الفقير ومعاونته . وقد شاهدتم ما صادفه مشروع الحفاء من رواج وما جمع له من مال . وكذلك مشروع المستشفيات ، ومشروع مساعدة منكوبى قنا وأسوان وغيرها من المشروعات الصغيرة والكبيرة . وكثيرا ما تتعدى أريحية أغنيائنا المشروعات الخيرية القومية إلى غيرها من المشروعات الاجتماعية كمشروع نادى العاملين وغيره فتبذل الأموال بسخاء وتنهال التبرعات من كل صوب وحدب .

فلو أحسن استغلال ما يتبرع به مليكنا وأغنياؤنا لأوجه البر سنويا ، وهى مبالغ تتجاوز مئات الآلاف من الجنيهات بتوزيع جزء منها على المعوزين والمعدمين ورصد الباقى لنواحى التعليم والإصلاح بإنشاء ورش صناعية أو معامل لتعليم الأولاد الفقراء والمشردين وملاجئ للعجزة وذوى العاهات منهم لخفت وطأة الفقر وقل التشرد المنسبب عنه . ولو أجريت التعديلات وسنت القوانين الكفيلة بصيانة الأخلاق وأمنت المرأة مغبة سوء استعمال الرجل للحقوق المخولة له ، لزالت أسباب أدوائنا الاجتماعية والخلقية التى تؤدى إلى التشرد ولاطمأنت المرأة على حياتها الزوجية ووجهت أفكارها وجهودها إلى إسعاد الأسرة ورعايتها .

ولو أعطيت المرأة حقها السياسى واشتركت فى سن القوانين لأمكنها أن تؤدى للوطن خدمة عظيمة بما لها من دراية بشئون الأسرة والطفل تمكنها من التعاون مع الرجل فى وضع التشريعات التى تكفل أحسن النتائج لصالح المجتمع ورفاهيته .

سادتى ، سيداتى :

إننا نعقد الآمال الكبار فى تحقيق أمانينا القومية لإصلاح حال المجتمع المصرى وحماية الأسرة والطفل على حب مليكنا العظيم لشعبه وسهره على راحته والنهوض به وحفظ حقوقه ، ونرجو للشباب النابض العامل السداد والتوفيق فى كل مشروعاته وأعماله الوطنية .